وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2020

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة 2020

فرع : العلوم الاقتصادية

التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة

قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

من إعداد:

- نصر سعيدة
- وناس شهرزاد

إشراف الأستاذ (ة):

أ.شنن نبيل

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. فاطمة الزهراء بن الصغير	أستاذ محاضر " ب "	رئيســـــــا
أ. شنن نبيل	أستاذ محاضر " أ"	مشرفا ومقررا
د. بوراس نادية	أستاذ مساعد " ب "	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019- 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

(وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك..... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك..... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك..... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.....الله جل جلاله.

إلى من أبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ....إلى نبي الرحمة ونور العالمين.... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بأسمى الشكر وأخلصها إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله واطال عمرهما وكافة أفراد أسرتي على الدعم المعنوي الذي قدموه لي فليجازيهم الله ألف خير.

الأستاذ المشرف شنن نبيل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

إلى من قيل فيهم من علمني حرفا صرت له عبدا جميع أساتذتنا طوال مشوارنا الدراسي في الأخير أخص بالشكر أعز أصدقائي وكل زملائي وزميلاتي وكل من ساهم وساعد ونصح وأرشد من قريب أو بعيد وسهوت عن ذكره فضله وشكره.

الفهرس العام

قائمة الفهارس

الصفحة

الإهداء.....

شكر وتقدير.....

المقدمة العامة..... أ-ت

الفهرس العام..... II-I

فهرس الجداول..... III

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للبحث

تمهيد 02

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للبحث..... 03

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل البنكي 03

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للتمويل الفلاحي 08

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 14

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 14

المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة 20

خلاصة الفصل 21

الفصل الثاني: قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

تمهيد 23

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في البحث 24

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في البحث..... 24

المطلب الثاني: عرض البيانات أو الأساليب الإحصائية..... 27

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي..... 29

المبحث الثاني: عرض نتائج البحث ومناقشتها 33

المطلب الأول: عرض النتائج 33

المطلب الأول: مناقشة النتائج 37

خلاصة الفصل 44

الخاتمة العامة 46

1. إختبار الفرضيات 46

2. نتائج البحث 46
3. توصيات البحث 47
قائمة المراجع 49
الملخص .....

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الوثائق اللازمة لطلب قرض فلاحي	30
02	عدد المستثمرات الفلاحية لولاية تبسة	35
03	عدد الأبار في ولاية تبسة	36
04	الانتاج النباتي لمنطقة تبسة	36
05	يبين عدد الإنتاج الحيواني في المنطقة	37
06	يوضح تطور العدد والحجم المالي للقروض الفلاحية	37
07	يوضح تطور عدد الحسابات المفتوحة في الوكالة بين 2014-2016م	38
08	يوضح تطور عدد المؤسسات الممولة من بنك **BADR**	38

المقدمة العامة

المقدمة العامة

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر تغيرات منذ مطلع تسعينات القرن العشرين بعد تحول البلاء من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد المفتوح، فالقطاع الفلاحي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالإقتصاد الوطني خاصة بعد الأزمة الإقتصادية التي تعرضت لها الجزائر بعد إنخفاض أسعار النفط، كما أن هذا القطاع أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج الداخلي الخام إلى جانب مساهمته في تغطية جزء كبير من غذاء السكان، بالإضافة لكونه مصدر دخل جزء كبير من إجمالي القوى العاملة ، كما تعطي الصادرات الزراعية جزء كبير من الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر.

وقد حضي هذا القطاع بإهتمام واسع من قبل الدولة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي مما جعلها تخصص لفائدته تشجيعات كان لها النصيب الأوفر على تنسيق نمو الإنتاج في مختلف النشاطات الفلاحية والإنتاج الزراعي بصفة خاصة وهذا من أجل تحسين الظروف المعيشية للقطاع العائلي المستقل في هذا النشاط، حيث يحتاج القطاع الفلاحي كغيره من الأنشطة الإقتصادية إلى تمويل، لكن خصوصية النشاط الفلاحي حتم على الدولة الجزائرية إفراد هذا القطاع بأنواع خاصة من التمويل تمثلت أساسا في الدعم المباشر أو غير المباشر لمختلف الناشطين في القطاع الفلاحي عن طريق الحسابات الخاصة في الميزانية العامة للدولة وكذا عن طريق تخصيص أنواع خاصة من القروض البنكية، لذلك وجب تفعيل وتوطيد العلاقة بين البنوك والقطاع الفلاحي من أجل تنسيق الجهود لتحديد الإحتياجات والمشاكل المتعلقة بالتمويل حتى تلعب سياسة التمويل دور تحفيزي في سير وتطور هذا القطاع لذلك وجدت للفلاحين سبل مثلى إلى فتح المجال لتمويل مشاريعهم الفلاحية.

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا وطرحها في التساؤل الآتي:

- **إلى أي مدى ساهمت البنوك التجارية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية

وإنطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. فيما تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي؟
2. ما هو الإختلاف بين الضمانات المقدمة للإئتمان الفلاحي؟
3. ماهي أهم شروط سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ؟

الفرضيات

1. تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل.
2. تختلف الضمانات المقدمة بإختلاف مبلغ القرض والغرض منه آجال تسديده.
3. من أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.

أسباب إختيار الموضوع

- إزالة الغموض عن كيفية التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.
- الإهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الأونة الأخيرة.
- الميول والرغبة الشخصية في معالجة هذا الموضوع.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- أهمية القروض البنكية ودورها في تنمية القطاع.
- المساهمة والإعتماد على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي.
- التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي.
- التعرف على التسهيلات المقدمة للفلاحين.
- إلقاء الضوء على البنوك التجارية التي تقدم القروض للفلاحين.

المنهج المتبع في الدراسة

إن المنهج المتبع في الدراسة يفرض على الباحث طبيعة الموضوع وبما أن الموضوع يتمحور حول قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر، فإن المنهج المتبع في الجانب النظري هو المنهج الوصفي، أما في الدراسة التطبيقية فاعتمدنا على دراسة الحالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة ومن تقديم صورة تحليلية واضحة للحالة.

صعوبات الدراسة

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتها خلال إنجاز الدراسة منها:

- طريقة معالجة البحث.
- قلة وعدم توفر المراجع الكافية حول التنمية الفلاحية.
- صعوبات الحصول على الوثائق الضرورية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هيكل الدراسة

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا فصلين أساسيين قصد التعرف على جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع، فتم تخصيص الفصل الأول للتطرق إلى أدبيات الدراسة حول التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، أما الفصل الثاني فتم تسليط الضوء على الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة حالة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

والتطبيقية للبحث

تمهيد

إن تمويل المشاريع وتطويرها يحتاج إلى تمويل ذاتي وتمويل خاص، لكن في معظم الأحيان لا تستطيع الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات أو الأفراد توفير السيولة اللازمة بمفردها، ولأن مشاريع الإستثمار الفلاحي يحتاج أموال كثيرة لتمويلها ولنقص السيولة اللازمة تلجأ إلى أطراف أخرى بغية تغطية العجز بواسطة عملية الإقراض.

لذا تعتبر البنكية والفلاحية الممول الرئيسي لذه المؤسسات أو الأفراد للقيام بمشاريعهم الإستثمارية، فهي تعد الأكثر نجاعة في الإقتصاد وذلك لأهميتها الكبيرة.

وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضوء على ماهية القروض وذلك كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل البنكي والتمويل الفلاحي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطـار النظـري للتمويل البنكي والتمويل الفلاحي

تعتبر القروض مصدر من مصادر التمويل وعامل مهم في النهوض بالإقتصاد وذلك من خلال تمويل المشاريع خاصة الفلاحية منها، حيث يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد، مما يترتب عليها أعباء تتمثل في سداد القرض وفوائده.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل البنكي

يلعب التمويل البنكي دورا هاما في توفير الحاجات التمويلية لمختلف المنشآت وبشكل خاص التي تنتمي للقطاع الفلاحي.

- **أولا: مفهوم التمويل البنكي**

- يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الإستثمارات وتكون رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك، في حين تعددت تعريفات التمويل البنكي حيث يعرف بأنه" إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف في تواريخ محددة ويتم دعم هذه العلاقة بتقديم جملة من الضمانات التي تمكن البنك من إسترجاع الأموال التي قدمها في حالة عدم قدرة المقترض على السداد؛"[1]
- يشير التعريف السابق إلى أن التمويل البنكي هو مدى قدرة البنوك على توفير الأموال وذلك من خلال علاقة المديونية، والتي تربط بين الدائن والمدين حيث يلتزم هذا الأخير بتقديم جملة من الضمانات؛

كما يشير التمويل البنكي إلى جملة القروض التي تمنحها البنوك سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل بهدف المساهمة في إستمرار أنشطة الإستغلال والإستثمار في المنشآت وهو ما دفع البنوك إلى إقتراح طرق وتقنيات تمويل مختلفة تتناسب والجهات طالبة التمويل.[2]

[1]– أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 159.

[2]– عليمة سليمان، **الإئتمان الإيجاري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة تبسة، 2014، ص: 22.

- **ثانيا: صيغ التمويل البنكي**

0تختلف صيغ التمويل البنكي باختلاف النشاط الممول ومن أهم هذه الصيغ ما يلي:

1- القروض الموجهة لتمويل الإستغلال: تتمثل في كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الأجل القصير (رأس المال العامل)، لا تتعدى السنة، لذلك فإن نشاطات الإستغلال تأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة منها التجارية، وذلك بإعتبار لوظيفتها والمتمثلة في تحويل الإبداعات إلى قروض، وهذه الأخيرة تتلاءم طبيعتها مع العمليات التي يقوم بها طالبوها، لمواجهة صعوبات في السيولة، وقد تكون هذه القروض عامة، كما قد تكون خاصة؛[1]

2- القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستثمار: للإستثمار أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية، وبالتالي فهو يمول بقروض متوسطة أو طويلة الأجل، ويمكن تلخيص كل منهما في:

2-1- القروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها بين سنتين إلى سبع سنوات تمول الأصول الثابتة والمعدات وتكون على شكل قروض قابلة للتعبئة، ومن هنا تظهر الأهمية البالغة لهذه القروض؛

2-2- القروض طويلة الأمد: تزيد مدتها عن سبع سنوات، وهي مخصصة لتمويل الأصول الثابتة، التي تزيد مدة إمتلاكها سبع سنوات مثل: العقارات، المباني، وعليه فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل، تتمثل في عمليات القروض الكلاسيكية لتمويل نشاطات الإستثمار، في حين عمليات القرض الحديثة لتمويل نشاطات الإستثمار، تتمثل في: القرض الإيجاري، القرض الإستهلاكي.[2]

3- القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: تكون هذه القروض مرتبطة بتسوية علاقات البنوك المالية الناشئة عن التجارة الدولية (إستيراد وتصدير) ويسمى بالإعتماد المستندي،

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2003، ط2، ص: 57.

[2]- حسن بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص : 86-87.

والبنك في هذه الحالة يمثل ضامنا المصدر والمستورد، حيث يتعهد البنك بالدفع نيابة عن عميله.[1]

مما سبق يمكن إستخلاص أن صيغ التمويل البنكي تختلف بإختلاف النشاط الممول، فقد يوجه التمويل قصير الأجل إلى نشاطات الإستغلال، أما المتوسط الأجل فيوجه إلى نشاطات الإستثمار كما تساهم البنوك في تمويل عمليات التجارة الخارجية.

- **ثالثا: محددات وأسس منح التمويل البنكي**

عند قيام البنوك بتمويل الغير فإنها تطلب ضمانات مقابل ذلك، من أجل تقليل حدة المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها، ومن هذه الضمانات الآتي:

1- **الضمانات التحليلية:** عبارة عن حق معطى من طرف الزبون للبنك، ويسمح لهذا الأخير بتقديم القرض بأمان، وقد يكون أصل مالي أو عقاري أو منقول، ويعطى على سبيل الرهن وليس الملكية، ومن أهم الضمانات الحقيقة الضمان العقاري، ويمكن أن يأخذ أحد الشكلين التاليين:[2]

1-1- الرهن العقاري: هو الذي يمكن البنك من الحصول على مبلغ العقار، الذي يتم شراؤه من طرف الزبون أو العقد الذ يسمح للمدائن باسترجاع مبلغ القرض المقدم للزبون لشراء العقار؛

1-2- الرهن الحيازي: هو ضمان حقيقي يسمح للبنك بتملك عقار المقترضين إلى غاية إسترجاع القرض الكامل.

2- **الضمانات الشخصية:** وهي تضم ذمة او أكثر إلى ذمة المدين الأصلي، ويصبح للبنك أكثر من مدين وبذلك يستفاد منها في معرفة قدرة العميل على الوفاء بقيمة التمويل، كما تشمل الضمانات الشخصية نوعين: كفالات شخصية وكفالات عينية، مما سبق يمكن القول انه بالإضافة لهذه الضمانات الشخصية تعد سمعة العميل من أهم الضمانات الشخصية.[3]

---

[1]- الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص: 113.

[2]- عيسى بوراوي، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم إقتصادية، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص: 125-126.

[3]- صهيب عبد الله بشير الشيحانية، الضمانات العينية، الرهن ومدى مشروعية إستثمارها في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2010، ص: 55.

- **رابعا: ضمانات التمويل البنكي**

عند قيام البنك بعملية تقديم القروض فإنه يطلب ضمانات من أجل تقليل المخاطر المحتملة، ومن أهم هذه الضمانات نجد:

أ- **الضمانات الحقيقية:** وهي عبارة عن حق معطى من طرف المقترض ويسمح بتقديم القرض بأمان وتتمثل هذه الضمانات بمجموعة من السلع أو المواد أو العقارات التي يمكن أن تقدم على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، ويأخذ هذا النوع من الضمان أحد الشكلين الآتيين:

- **الرهن الحيازي:** يعرف بأنه حق عيني تابع يتولد للدائن بمقتضى عقد الرهن على شيء مملوك للمدين أو لغيره، ضمانا للوفاء بالإلتزام، وهو يخوله حبس الشيء حين إستيفاء دينه، وأن يستوفي حقه من ثمن هذا الشيء بالتقدم والأولية على جميع الدائنين الآخرين وهذا الشكل ينقسم أيضا إلى قسمين هما، الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، والرهن الحيازي للمحل التجاري؛[1]
- **الرهن العقاري:** وهو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه المصرف حقا عينيا أو عقارا لوفاء دينه، وبموجبه يمكن للمصرف أن يستوفي قيمة القرض من ثمن ذلك العقار في أي وقت يشاء إذا عجز المقترض عن الوفاء في تسديد القرض، وهنا يشترط أن يكون العقار المرهون صالح للتعامل به وقابل للبيع في المزاد العلني ومعين بدقة من حيث طبيعته وموقعه في عقد الرهن أو في عقد رسمي لاحق.

ب-**الضمانات الشخصية:** وهي عبارة عن تعهد مقدم من قبل طرف أشخاص يتعهدون بالتسديد بدلا عن المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند الإستحقاق وهذا الشخص الثالث يقوم بدور الضامن، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين نوعين من الضمانات الشخصية وهي : [2]

[1]- ونوغي غادة، **ضمانات القروض البنكية**، مذكرة ماستر قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص: 31.

[2]- عيسى بوراوي، **مرجع سابق**، ص: 126.

- **الكفالة:** هي عبارة عن عقد يتعهد بموجبه الطرف الثالث الضامن أمام المصرف بتسديد ما بذمة المدين في حالة عدم قدرة الأخير على تسديد مبلغ القرض، متحملا المسؤولية القانونية التي تترتب على ذلك التعهد؛
- **الضمان الإحتياطي:** العقد الذي يلتزم بموجبه شخص من الغير بدفع قيمة السند في ميعاد الإستحقاق في حالة عدم الوفاء من الملتزم المضمون، ويشمل الغير هنا كل شخص لم يتدخل في السند لا بصفته مدين أو محيل، وهذا النوع من الضمان يتعلق بالأوراق التجارية حصرا.[1]

- **خامسا: مخاطر التمويل البنكي**

رغم أن تقديم القروض يعتبر من الوظائف الأساسية للبنك بإعتباره مصدر الدخل، فإنه يشكل مصدر المشاكل التي يمكن أن يقع فيها، وذلك نتيجة المخاطر التي تكتنف عملية الإقراض، وتقسم هذه المخاطر إلى:

1. **المخاطر التشغيلية:** وتتعلق بالمخاطر الخاصة بالبنك والمتمثلة في خطر السيولة الناجم عن عدم استرداد الدين عند تاريخ الإستحقاق بالإضافة إلى مخاطر تآكل الضمانات؛[2]
2. **مخاطر السوق:** وهي المخاطر المحتمل التعرض لها بسبب ظروف السوق والناتجة عن تغير سعر الفائدة والتضخم وتغير سعر الصرف بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الدورات الاقتصادية.[3]

للتقليل من حدة الخطر يقوم البنك بإتخاذ جملة من الإجراءات كتقسيم الأخطار، التزويد بالضمانات الكافية، دراسة جيدة لوضعية السوق والمنافسة وتغيرات مؤشراتها، وتتبع وضعية عملائه وغيرها من الإجراءات التي تجعل القرض في ضمانات شبه أكيدة.

[1] – ونوغي غادة، **مرجع سابق**، ص: 19.

[2] – سهير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 152.

[3] – دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، 2012، ص: 234.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لأي نشاط إقتصادي خصوصا النشاط الفلاحي نتيجة لطبيعته الموسمية وإرتفاع المخاطر التمويلية.

- **أولا: ماهية التمويل الفلاحي**

تتعدد تعاريف التمويل الفلاحي حيث عرف" بأنه العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب وإستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الإحتياجات الفلاحية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الفلاحة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات الفلاحين"[1]، فالتمويل الفلاحي يعنى بتوفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي، ومصادر الحصول عليها سواء من المؤسسات التمويلية أو غيرها، كما يهتم بالأسس المتبعة في منح التسهيلات للفلاحين كي يضمن الإستمرار والنجاح في العمل الذي يوفر الإحتياجات الضرورية لهؤلاء الأفراد؛[2]

كما عرف التمويل الفلاحي بأنه هو توفير وإستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، كما يتمثل دوره في منح الفلاحين المستثمرين فرصة إستغلال أراضيهم وإستصلاح أخرى من خلال قدرتهم على إقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة بإستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لإستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة؛[3]

يهتم التمويل الفلاحي بتوفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الإقراض حيث يمكن هؤلاء الأفراد أو الهيئات من الحصول على الآلات والمواشي والتقاوي والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تسهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية للمزارع، وزيادة الإنتاج

[1]– عائشة بن موسى، **دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر (1990، 2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014–2015، ص: 16.

[2]– حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2013–2014، ص: 35.

[3]– حورية بعلوج، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة مستغانم، 2017–2018، ص: 08.

الزراعي من خلال تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق المساهمة الفعالة في خلق التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي.[1]

ويمكن تلخيص أهداف التمويل الفلاحي في:[2]

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الإحتياطات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والإستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويريها؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الإقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة إئتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والإستثمار؛
- المساهمة في دعم الوعي الفلاحي ونشر الأساليب الحديثة في الفلاحة مع تشجيع الفلاح على النهوض بالقطاع الفلاحي.

- **ثالثا: طبيعة الإئتمان الفلاحي**

يجب أن يراعي التمويل البنكي الخصائص الذاتية للقطاع الفلاحي من حيث:[3]

- الطبيعة الإحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج؛
- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي؛

[1]– خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة ماستر علوم التسيير، مالية وتأمينات، جامعة أم البواقي، 2016–2017، ص: 59.02520.

[2]– حورية بعلوج، **مرجع سابق**، ص: 12.

[3]– نصيرة بلحجار، شريفي خديجة، **تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر**، مذكرة ماستر، إدارة مالية، علوم التسيير، 2018–2019، ص:61.

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة إمتداد الإئتمان إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف؛
- إرتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية لتصدير.

- **رابعا: تصنيف القروض الفلاحية**

يمكن تصنيف القروض الفلاحية كما يلي:

1. **التصنيف حسب الإستعمالات: و**تصنف القروض الفلاحية حسب إستعمالاتها إلى:[1]

أ. **القروض الإنتاجية:** وهي قروض لزيادة التكوين الرأسمالي الزراعي (مثل شراء الأدوات والآلات والبذور والأسمدة وإستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة وإقتناء الحيوانات المنتجة)؛

ب. **القروض العقارية:** الغرض منها شراء المزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة وشراء المباني والإنفاق على مشروعات الري والصرف، وإستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأي تحسينات أخرى في المزرعة، وعادة ما تكون هذه القروض طويلة الأجل؛

ت. **قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:** وهي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية؛

ث. **القروض الإستهلاكية:** تستعمل على السلع والخدمات التي لا تتصل مباشرة بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المفترض الفلاح مباشرة حيث تقدم للفلاح من أجل إمكانية حصوله على السلع الإستهلاكية والخدمات لإستعمال الأسرة.

2. **التصنيف حسب آجال القروض:** هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعا وإستعمالا، وتقسم القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع:[2]

أ. **القروض قصيرة الأجل:** هي القروض التي تمنح للمزارعين لسد إحتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور والأسمدة والعلاجات والشتلات ودفع أجور العمال والحرث والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية، ويتراوح الأجل في هذه القروض من سنة إلى سنتين؛

---

[1]– مرتمة العرابي، **مرجع سابق**، ص 14.

[2]– مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص: 09.

ب. **القروض متوسطة الأجل:** تمنح هذه القروض للمزارعين من أجل الحصول على الآلات والمواشي وإجراء تحسينات على المزرعة لحفر آبار ولزراعة الأشجار المثمرة، وتتراوح الآجال فيها في الغالب من سنة إلى خمس سنوات؛

ت. **القروض طويلة الأجل:** تمنح هذه القروض في آجال طويلة نسبيا تمتد إلى عن عشرون سنة في بعض الحالات، وتصرف هذه القروض لتنفيذ مشاريع تقتضي طبيعة الإستثمار فيها إسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل، ومثال ذلك شراء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمعامل، وحفر الآبار ومشاريع الإستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى، وتصل مدتها إلى حوالي عشرين سنة؛

3. **التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف:** يمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

- قروض الزراعات المروية؛
- قروض الزراعات المطرية؛
- قروض الثروة الحيوانية؛
- قروض المكننة الزراعية؛
- قروض التصنيع الزراعي؛
- قروض الإسكان الريفي؛
- قروض التسويق الزراعي.

4. **التصنيف حسب الجهات المستفيدة:** ويشمل كل من:

- قروض الأفراد؛
- قروض التعاونيات؛
- قروض الشركات؛
- قروض القطاع العام.

5. **التصنيف تبعا لنوع المحصول الفلاحي:** يتضمن الأنشطة التالية:

- البستنة؛
- المحاصيل الحقلية؛
- الثروة والتي تتضمن الماشية على إختلاف أنواعها؛

- الثروة السمكية؛
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

6. التصنيف حسب نوع الضمانات

- **قروض غير مضمونة:** وتكون غير مضمون بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل؛
- **قروض مضمونة بأموال منقولة:** وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية...إلخ؛
- **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:** وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات.

7. **تصنيف القروض حسب الانتاجية المتوقعة للقرض:** تقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

أ. **القروض الإيجابية:** هي القروض التي تمكن المزارعين من الحصول على فائض صافي، يمكنه من إيفاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض إقتصادي؛

ب. **القروض السلبية:** هي تلك القروض التي لا يترتب على إستخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فهي تسمى بالقروض غير المنتجة؛

ت. **القروض المحايدة:** هي قروض تتضمن شكلين، الأول هو الإستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة، والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجرى تجديدها بسبب عدم الإلتزام بتسديدها في الوقت المحدد لها لسبب أو لآخر، ويترتب على إستخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض.

- **خامسا: مخاطر القروض الفلاحية**

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من أنواع التمويل وذلك يرجع لطبيعة العملية الإنتاجية في القطاع الفلاحي، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية، وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيل الزراعية ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها، ويواجه الإئتمان الفلاحي جملة من المخاطر منها:

1- تأثير العوامل الجوية على المحصول بالإضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، حيث تعترض عملية الإنتاج الفلاحي العوامل الطبيعية والعوامل البيولوجية مما يعرضها للكثير من المخاطر ويسبب خسائر للفلاحين فتزيد أعباء القروض؛[1]

2- طول الدورة الانتاجية في القطاع الفلاحي يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة؛

3- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية وقانون تناقص الغمة؛

4- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن لو تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر، مما يؤثر في صافي دخله وعلى القدرة على سداد القرض؛

5- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة مما يدفع بها لعدم تمويله مستقبلا وذلك لعدم تسديده المستحقات التي عليه؛

6- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤذي إلى إستغلال القرض من طرف المستثمر الفلاحي في مجالات أخرى؛

7- قلة مصادر القوة العاملة الزراعية وأهمها نسبة السكان الزراعيين الذين هم في سن العمل.

- **سادسا: ضمانات تمويل القروض الفلاحية**

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك بإختلاف مبلغ القرض و الغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الإئتمان القصير أو متوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية: كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات و المعدات و المواشي و المحاصيل الناتجة عن إستخدام القروض، أما في حالة الإئتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة: كالعقارات والأراضي، ...إلخ. [2]

[1]- عز الدين سمير، **مرجع سابق**، ص: 139.

[2]- منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، دار المكتب الحديث، مصر، 1996، ط03، ص: 242.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

بعد دراستنا في المبحث الأول للتمويل البنكي والتمويل الفلاحي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى إبراز بعض الدراسات السابقة المعتمدة للموضوع نذكر أهمها من خلال المطلب الأول ثم المقارنة بينها وبين دراستنا في المطلب الثاني.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

إعتمدنا في دراستنا على العديد من الدراسات العربية والأجنبية من أهمها:

أولا: الدراسات باللغة العربية

1- إيمان معوش، نسيمة بورحلة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محند أكلي أولحاح، البويرة **2014-2015**.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أداءه بالإضافة إلى دراسة وتحليل تطور الجهاز المصرفي في الجزائر والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، بالإضافة إلى التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها ثم إتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع والإعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الادوات الإحصائية كالجداول وكذا القوانين المتعلقة بالمجال الإقتصادي والتنظيمي ومن بين النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم من القطاع الإستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية؛
- إن البحث عن أكفئ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر يدعو إلى الإنطلاق في واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازية؛
- إضافة إلى إفتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث عن طريقة الإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للإستثمارات وعمليات الإستغلال تعد ضرورة حتمية؛

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال ضخ القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض؛
- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية، وذلك من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هذه الملفات.

2- ريم تعباش، وفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة " بنك الفلاحة والتنمية الريفية، عين الدفلى **BADR**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،**2016-2017م**.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

- تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي وكذا التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل هذا القطاع، بالإضافة إلى محاولة إكتساب المعلومات المتعلقة بهذا القطاع، بهدف تطوير المهارات الشخصية مستقبلا.
- **من أهم النتائج الدراسة**

✓ البنك هو حلقة من حلقات الإقتصاد ويتميز نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض؛

✓ تتنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتمثلة في القروض الموجهة للإستغلال والإستثمار؛

✓ إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي من القطاع الإستراتيجي بكل الوسائل وتمويله إلى قطاع رئيسي وإعطاءه الأولوية؛

✓ إنتهاج البنك تقنيات خاصة في عملية الإقراض من شأنها تفادي المخاطر.

3- بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر،**2015-2016**.

يظهر الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تشخيص مدى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي مع إبراز دور النظام المصرفي الذي يقوم بمنح أنواع مختلفة من القروض وأهمية تدخل الدولة عبر تخصيص أشكال متنوعة من الدعم، كل هذا من أجل الوصول إلى مدى قدرة الدولة على تحقيق

إكتفاءها الذاتي والحفاظ على أمنها الغذائي لأنه لا يمكن الحديث عن تنمية القطاع الفلاحي دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف.

كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى معرفة مدى تأثير كل من القروض البنكية والدعم الحكومي على إنتاجية القطاع الفلاحي من جهة وعلى تنمية وترقية هذا القطاع من جهة أخرى وهذا من خلال التطرق إلى مجموعة من المتغيرات التي تربط بين القطاع الفلاحي وطرق تمويله.

- **من أهم نتائج الدراسة**

1. لم تستطع الدولة توفير أموال كافية من أجل تلبية الإحتياجات المالية داخل القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين غير المالكين للأراضي، حيث ارتكزت العديد من أنواع القروض على شروط ملكية الأراضي الفلاحية ومجموعة من الإستثمارات التي يمكن أن يتقبلها البنك كضمانات مادية مقابل منح خدماتها غير أنه من الصعب الحصول على ضمانات مماثلة من قبل تلك الفئة من الفلاحين غير المؤهلة ماديا حتى على نحمل تكاليف دورة إستغلالية واحدة؛
2. تنخفض فعالية تمويل القطاع الفلاحي بشقيه(القروض البنكية والدعم الحكومي) في المناطق الفلاحية الفقيرة والمعزولة التي لا تمتلك نية تحتية، ومن أجل مواجهة هذا المشكل تعمل الدولة والمؤسسات المالية المتخصصة في نشاط تمويل القطاع الفلاحي إلى التوغل أكثر في مجال إنعاش الحركة التنموية وتوجيه تلك الأموال نحو تحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية للسكان داخل المناطق الريفي؛
3. لقد أدى حصر عملية تمويل كل نشاطات القطاع الفلاحي الجزائري في مؤسسة مالية واحدة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى نتائج سلبية أهمها عجز هذه المؤسسات في التوغل داخل المناطق الفلاحية المعزولة وإنعدام المنافسة في مجال تقديم الخدمات المالية الفلاحية وإرتفاع تكاليف الوصول إلى تلك الخدمات.
4. وليد حمدي باشا، دور السياسة النقدية الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، **2000-2010م**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، **2013-2014م**.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها وإستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي

في ظل السياسة الزراعية الحديثة والعلاقة بين السياسة التمويلية والسياسة الإئتمانية المتبعة في القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإختلاف أنواع القروض الممنوحة وكفاءة سياسة تحصيلها لما لها من دور أساسي في الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة ومنها ديمومتها.

- **أهم نتائج هذه الدراسة**

✓ توصي هذه الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القرض، كما توصي أيضا بتحسين الكفاءة الإدارية للبنك وذلك يخلق نظام متكامل لتدفق المعلومات على كافة المستويات الإدارية للبنك وتوفير الكوادر الفنية الماهرة لمزيد من الإهتمام بالمزارع الصغيرة التقليدية من خلال توسيع قاعدة فئات القروض المتوسطة وطويلة الأجل؛

✓ يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المؤسسة المالية الوحيدة المسؤولة عن تمويل السياسة الزراعية في البلدان لذا فإن تطور أساليبه وبإستمرار وفق أحدث الطرق والوسائل وزيادة رأس المال هدف من الأهداف الضرورية الواجب تحقيقه لدفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام؛

✓ اتضح أن التوسع الكبير في الإئتمان الزراعي بشروط ميسرة وبقاعدة متسعة حققت معظم الطموحات فقد أصبح من الضروري في هذه المرحلة ترشيد وتقيين الإئتمان الزراعي وفق معايير الأهلية الإنتخابية للمقترض والتي تشمل التأكد من الجدودى الإقتصادية لإستخدام القروض وقدرة المنتج على تحمل المخاطر التمويلية وقدرته على السداد في إطار المزايا بالنسبة للأنشطة الزراعية المختلفة.

5. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر، مذكرة ماستر علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي 2016-2017.

تتمحور إشكالية البحث في: ماهي أهم آليات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الإستثمارية الفلاحية بالجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية والتوجهات الراهنة؟ وقد قامت باتباع المنهج الوصفي والمنهج التاريخي فيما يخص الشق النظري بإختيار بنك مختص في تمويل القطاع الفلاحي من خلال دراسة نوعين من القروض المخصصة لتمويل مشروعين فلاحيين.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الإستثمارية الفلاحية وبصفة خاصة التمويل البنكي، وأيضا توضيح كيفية تمويل تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الفلاحية من خلال نوعين من القروض.

- **من أهم نتائج الدراسة**

✓ إن ثقافة الأفراد بمختلف أنواع القروض الحديثة المخصصة للقطاع الفلاحي محدودة جدا؛

✓ يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية التي تكم على مستوى المنظومة البنكية في الجزائر تعاونا للنهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله؛

✓ لا توجد إعلانات بالقدر الكافي أو إنعدامها أصلا للتعريف بمختلف التمويلات التي يمنحا البنك؛

✓ البنك يقوم بالدراسة الإقتصادية للمشاريع المقدمة على التمويل من طرفه.

6. حورية بلعوج، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**، فرع بوقيراط، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،**2017-2018م**.

تتمحور إشكالية الدراسة في، ماهي الآليات المتبعة لتمويل القطاع الفلاحي بالجزائر؟ وما مدى فعالية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الإقتصادية وإلقاء الضوء على البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة والتعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به وتقييم أثر هذا المخطط على القطاع الفلاحي وعلى الأمن الغذائي.

- **من أهم نتائج الدراسة**

يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي؛

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا؛

بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والإطمئنان لدى المستثمرين الفلاحيين تجاه الإستثمار الفلاحي، خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح حق الإمتياز وإضافة الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للإنتاج.

- **ثانيا: الدراسات الاجنبية**

1. Timothy,B.Bella,N.W.and Teunisvan,R.The future rol of agriculture in the arabae Regions,food sicurity springer sience,2011.

تتمحور هذه الدراسة حول مستقبل القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي داخل دول المنظمة العربية، وقد تم إختيار هذه العينة من الدول لأن معظمها تعاني من ظاهرة الفجوة الغذائية وتعمل على تصنيفها عن طريق استرداد حجم العجز الغذائي هذا ما يجعلها عرضة إلى مشكلة ضعف الأمن الغذائي عند ظهور بوادر أي تذبذب الإنتاج العالمي أو في إرتفاع أسعار هذه المنتجات داخل الأسواق الدولية ويرجع السبب إلى العديد من العوامل أهمها طبيعة المناخ داخل دول المنطقة حيث يسود الجفاف والتصحر، ضعف الإستثمار الفلاحي وعجز الدولة عن تطبيق سياسة انعاش هذا القطاع، كل هذا جعل من دول العالم العربي يعتمد على الواردات الغذائية أكثر من إعتمادها على إنتاجها المحلي من أجل تحقيق تحقيق الأمن الغذائي واتفق الباحثان على ضرورة توجه الدول العربية نحو بناء خطط إستراتيجية طويلة المدى من أجل العمل على التقليل من التبعية الغذائية في حدود سنة 2005م، وهذا بالإعتماد على الإستثمار في البحوث الفلاحية والتنمية الريفية، الإنتاج التجاري للمنتجات الفلاحية، تنمية الموارد البشرية داخل الأوساط الريفية؛

2. Julian,L Sean,M. Nicholas,M.Alex,M.Maurice,S.Nadim,K. Astrategic fram work fort imroving food sicurity un arab cou p7_22.

إبراز دور القطاع الفلاحي في الحد من التبعية الغذائية حيث ركزت الدراسة على فرضية أن القطاع الفلاحي يعد من بين القطاعات التي يصعب التحكم فيها نظرا لما يواجهه من مشاكل وتحديات يقابلها العديد من المهام والنتائج المنتظر تحقيقها، إنطلاقا من هنا ركز الباحثان على دراسة الجوانب السلبية التي تعيق نشاط هذا القطاع بما في ذلك مشكل ملكية الأراضي وإرتفاع تكاليف الإنتاج والتجهيز وإستصلاح الأراضي البور، كل هذا يعتبر من جهة عائق أما تحقيق مفهوم السلامة الغذائية المقارنة لواقع القطاع الفلاحي بين الجزائر ودول الجوار (المغرب وتونس).

وأبرزت الدراسة أن الجزائر استطاعت وفق سياسة التجديد الفلاحي تحقيق العديد من النتائج الإيجابية خصوصا فيما يتعلق بجانب الأمن الغذائي غير أنها لا تزال تسعى إلى تحقيق الجانب التنموي لهذا القطاع.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

- **أوجه الشبه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية**

- تتوافق الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية في مدى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر وإعتباره القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الإقتصادي؛
- أهمية وضرورة وجود تمويل لهذا القطاع سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية؛
- الإهتمام بالقطاع الفلاحي مع القروض الموجهة للفلاحين.

- **أوجه الإختلاف**

- هدفت دراستنا إلى الإهتمام بالقطاع الفلاحي وكيفية تمويله أما الدراسات السابقة فتطرقت إلى التنمية في القطاع الفلاحي بصفة عامة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولنا في هذا الفصل يتضح أن للقروض البنكية دورا هاما في تطوير الفلاحة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة إلا أن هذا الدور متوقف على إجراءات وتدابير منحه ودوره والأهداف التي يستهدفها فهي تعمل على زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية كما تؤدي في حالة حسن إستخدامها إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني.

الفصل الثاني

قروض تمويل المستثمرات الفلاحية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من تمويل القطاع الفلاحي و صيغ التمويل البنكي للمشاريع الإستثمارية الفلاحية، و محاولة توضيح تطور تمويل البنوك التجارية للقطاع الفلاحي في الجزائر سيتم من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية لمحاولة توضيح وتحليل أهم الطرق المستعملة لتمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية من خلال نوعين من القروض.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول يقدم بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**، أما المبحث الثاني فإنه يعرض وضعية تحليلية لمراحل تمويل المشروعين الإستثماريين والمقارنة بين أنواع القروض المستعملة في التمويل.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورا هاما في توفير التمويل لطالبيه في ظل تعدد خدماته وتميزه بها، إذ يعتبر من أهم البنوك التجارية في المنظومة البنكية بالجزائر، متخصص في تمويل مشاريع القطاع الفلاحي، لذلك سنقوم في هذا المبحث بتقديم هذا البنك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**).

المطلب الأول: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

من خلال هذا المطلب سنتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك مراحل نشأته.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم **106/82** بتاريخ **13 مارس 1982م**، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة **1988م** عدل وتُمم بقانون **01/88** الذي حدد نهائيا بتاريخ **12 جانفي 1988م**، حيث تم وضع طرق العمل وإجراءات التمويل فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ **19 فيفري 1989م** لدى مكتب التوثيق " ميندا سان " موثق الجزائر العاصمة، جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، يُقدر رقم أعماله اليوم بـ **33.000000000 دج** وفي بداية المشوار كان مكون من **140 وكالة** متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري **BNA** وأصبحت اليوم مكونة من **39 مديرية** و **300 وكالة** موزعة على المستوى الوطني ويشغل بنك **BADR** حوالي **7000 عامل** بين إطار موظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية .**www**) .**Badr. Bank-dz**)

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاثة مراحل رئيسية وهي:

- **المرحلة الأولى (1982_1990م)**

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

- **المرحلة الثانية (1991_1999م)**

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الإستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم وإستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، فقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ **1991م:** تم الإنخراط في نظام سويفت "**SWIFT** " لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ **1992م:** تم وضع نظام "**Sybu** " الذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى **Téletraitement** إلى جانب تعميم إستخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ **1993م:** الإنتهاء من إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية؛
- ✓ **1994م:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
- ✓ **1996م:** إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي؛
- ✓ **1998م:** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(**CIB**).

- **المرحلة الثالثة: (2000-2004م)**

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الإستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطية لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والإجتماعية التي تعرفها البلاد وإستجابة لرغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسن أداءه والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

- ✓ **سنة 2000م:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك بإعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي؛
- ✓ **سنة 2001م:** سعيا منه لإعادة تقييم موارده، قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة عدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس **AssiseLa Banque** مع خدمات مشخصة.
- ✓ **سنة 2002م:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس وسمي بهذا الإسم لأنه يتم فيه إستقبال الزبون بالجلوس في مكان مريح حيث يواجه مباشرة موظف البنك، وهكذا يكون قد تخلص من التنظيم الذي يعتمد على الشبابيك التي كثيرا ما تجعل العلاقة بين البنك والزبون في حالة توتر **(لعذور، 2008م، ص 12)**، ومع الخدمة المشخصة التي توفر إمكانية فحص الزبون لحسابه الشخصي عن بعد، أي خدمة النفس في البنك (**sohel@yahoo.fr**) وهذا على مستوى جميع وكالات البنك،
- ✓ **سنة 2004م:** كانت سنة **2004م** مميزة بالنسبة للبنك، الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى **15 يوما**، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك **BADR** في وقت وجيز وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك **BADR** خلال **2004م** على تعميم إستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية **Les Guichets Automatiques des Billets** المرتبطة ببطاقات الدفع.

ثالثا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على جميع الموارد المالية الفائضة على حاجة الجمهور والأعوان الاقتصادية لغرض إقراضها للآخرين الذين هم بحاجة إلى التمويل، وينصب نشاطها على تنمية القطاع الفلاحي وإنعاشه وقد وسعت من مجال نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة لمنح القروض الفلاحية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وتتمثل أهم المبادئ والأهداف التي يعتمد عليها البنك فيما يلي:

أولا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن إستقباله، حيث يقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الإقتصادية هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج؛
2- **مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك؛
3- **مبدأ السيولة:** يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهز لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن؛
4- **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي؛
5- **مبدأ الأمن:** وهنا يلجأ المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية وإدخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يحتم المناخ الإقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم

مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لازما على القائمين على البنك وضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لإنشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل باقي البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي **5,8 مليار** دولار، وينشط بواقع **30 %** من التجارة الخارجية للجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- ❖ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- ❖ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ❖ تحسين العلاقات مع الزبائن؛
- ❖ الحصول على أكبر حصة سوقية؛
- ❖ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية؛

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للإنطلاق في مرحلة جديدة، تتميز بتحولات هامة نتيجة إنفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بمجموعة من الإجراءات كالآتي:

- توفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية؛
- بذل القائمون على البنك لمجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وتجديد تكوينهم؛
- ترقية الإتصال داخل وخارج البنك مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك لتتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق؛

- سعي البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن، وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وإنشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم؛
- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة؛

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

لتوازن المنظومة البنكية أوكلت عدة مهام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك وفقا لتعدد خصائصه ولتحقيق هذه المهام تم وضع هيكل تنظيمي معين لذلك.

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها وإستقبال الودائع؛
- المشاركة في تجميع الادخارات؛
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى؛
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما تعلق بها؛
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
- تنمية موارد استخدامات البنك عن طريق ترقية عملتي الادخار والإستثمار؛
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي؛

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر؛
- إعادة تنظيم إدارة القروض؛
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة بوضع مخطط إستراتيجي، شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في:

- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك؛
- عصرنة البنك (تقوية تنافسية)؛
- إحترافية العاملين؛
- تحسين العلاقات مع مختلف الأطراف؛
- تطهير وتحسين الوضعية المالية؛

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن تحقيق البنك لأهدافه والمهام الموكلة إليه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الرسائل المادية والبشرية لأجل تحقيق أهداف وإستراتيجية البنك، بتنظيمها والتنسيق بينهما ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية من أطراف التنظيم، فشكل تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتمد على شكلين هما: التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

أولا-التنظيم المركزي:

1. مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (**P.D.G**)؛
2. مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعض منها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل الرئيس المدير العام من:
   - المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل؛

- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير ؛
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة، والصندوق؛
- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية؛
- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات؛
- مديرية الاتصال والتسويق؛

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص عمل ونشاط البنك بصفة عامة.

وبما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على تنظيم لا مركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية إستغلال بعض الصلاحيات والإستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل أنشطة الوكالات المصرفية التي تحت مسؤوليتها.

ثانيا– التنظيم اللامركزي

يتضمن التنظيم اللامركزي مجموعة من العناصر، نذكرها فيما يلي:

- **المجموعة الجهوية للاستغلال (GRE)** : تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مرقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني **41 وكالة** جهوية للإستغلال.

- **الوكالة المحلية للاستغلال (ALE)**: تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للإستغلال، تقوم الوكالة المحلية للإستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي **300 وكالة** محلية للإستغلال عبر كامل التراب الوطني المتضمنة وكالة مركزية مقرها الجزائر العاصمة، كما يسعى البنك حاليا إلى التوسع عبر فتح وكالات

مصرفية جديدة، قد يقدر عدد المشاريع بها حوالي **47 مشروعا** بعدما كان يمتلك البنك حوالي **140** وكالة عند بداية نشاطه سنة 1982م، مما يشير إلى التوسع الكبير للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص كيفية منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لم تتعد قيم المبالغ السقف المحدد من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول كصلاحية للوكالة، يتم تحويل الملف إلى المديرية الجهوية للإستغلال التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت السقف المحدد لها ويتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة بالجزائر.

والشكل البياني الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

المبحث الثاني: دراسة إحصائية حول تمويل القطاع الفلاحي لولاية تبسة

نتناول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني والتطبيقي، حيث سنوضح في المطلب الأول أهم النتائج المتوصل إليها، أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج التي توصلنا لها في المطلب الأول.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

1- الإجراءات المتبعة لمنح قروض فلاحية على مستوى بنك BADR

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الإستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في الفئة المؤهلة للإستفادة من القرض، لا يؤهل للإستفادة من القرض إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة، تتمثل الإجراءات التي تمر بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي:

أولا: إعداد و تقديم الملف

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية و الفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية:

الجدول رقم (01): الوثائق اللازمة لطلب قرض فلاحي

الوثائق	الملف
الوثائق الادارية	– طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه. – عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية.
الوثائق الجبائية و المحاسبية	– الميزانيات المالية لثلاث سنوات على الأقل . – جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات على الأقل.

الوثائق المالية و التقنية	– الدراسة التقنية والإقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المقابلة.

ثانيا :إجراءات دراسة القرض

1- **دراسة الملف** : بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأ، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا ماليا، ويتطلب هذا التحليل إستعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية؛

2- **المقابلة والمعاينة:** يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم: المدير وموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والإضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

ثالثا: الفصل في الملف المقدم: يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به، وحول جدوى المشروع، ويمكنه بالتعاون مع المعني بالأمر(المستثمر) القيام بالتعديلات و التصليحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للإستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تفصل اللجنة التقنية بناءا على الملف المقدم ويكون قرارها موضوع محضر كتابي يمضي عليه مدير المصالح الفلاحية، في حالة قبول الملف من طرف اللجنة التقنية، تسلم وثيقة إذن بمنح القرض لصالح العميل، ويستدعى المستفيد من الدعم في الأيام الثلاثة التي تلي تاريخ إجتماع اللجنة التقنية، للتوقيع على دفتر الشروط الذي يربطه بمديرية المصالح الفلاحية لتنفيذ المشروع المقرر.

تحتفظ مديرية المصالح الفلاحية بنسخ من دفتر الشروط الموقع وقرار منح القرض ويرسل الملف إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص، من أجل التكفل بها في حالة رفض الملف من طرف اللجنة ترسل

إستدعاء للمعني بذلك في نفس الآجال عن طريق قرار صادر عن مديرية المصالح الفلاحية وذلك لتقديم أسباب الرفض.

بالنسبة للملف المقبول ينفد صاحبه عند إنجاز المشروع بالمقاييس التي يجب الالتزام بها حسب ما هو مقرر في دفتر الشروط، كما تحدد مهلة الإنجاز، سواء كان ذلك على عدة مراحل أو في مرحلة واحدة حسب الاتفاق، وفي كل الأحوال تحرر شهادة إنجاز الأعمال حسب رقم العملية.

رابعا: دراسة الضمانات: يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة في:

1- **الضمانات الشخصية:** تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

أ- **الكفالة:** ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق؛

ب- **الضمان الاحتياطي:** وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

2- **الضمانات العينية:** ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويل للملكية، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي:

أ- **الرهن الحيازي:** وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

- **الرهن الحيازي للمعدات والأدوات:** ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل كما في دراستنا هذه، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكيد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض؛
- **رهن البضائع:** يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من أجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:
  - ✓ أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة؛

- ✓ أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها؛
- ✓ أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم إستخدامها.

- **الرهن الحيازي للمحل التجاري:** يقبل البنك أيضا شهرة محل المنشأة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن؛
- **الرهن العقاري:** هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الإستحقاق ولم يتم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه، وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

خامسا: تحديد المخاطر: بناء على التحاليل السابقة لملف القرض وبالإعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك؛

سادسا: الإستفادة من القرض: بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بإنجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط ويمكن إنجاز أعماله بطريقتين:

1- **الإنجاز عن طريق متعامل إقتصادي:** في هذه الحالة يثبت المستثمر أن الأعمال تم إنجازها عن طريق المتعامل الإقتصادي، وذلك بإظهار فاتورة التجار التي يحررها المتعامل الإقتصادي للمستثمر، ويتم تحرير شهادة تثبت أن الأعمال أنجزت وفق المواصفات التقنية المتفق عليها في دفتر الأعباء الموقع من طرف المستثمر، يمضي على صحة العملية رئيس القسم الفرعي للفلاحة بعد التحقيق الميداني للأعوان المكلفين بمراقبة الإنجاز، وهذه الشهادة المحررة بإنجاز العملية لغرض التسديد للمتعامل الاقتصادي، إضافة إلى كل ما سبق لإنجاز الأشغال يجب إدراج ضمن الملف شهادة تثبت مصدر المنتوج.

2- **تقديم القرض من البنك:** يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المختص في عمليات الدفع بعنوان القرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، على أساس قرار منح القرض ودفتر الشروط المتناسب معه، وبالنظر لوضعيات الأشغال أو فواتير الخدمات أو التوريدات وافية التصديق بالخدمة المؤداة

من قبل الموردين، ويقوم البنك بعملية الدفع المشار إليها سابقا لفائدة المستفيد، بأجل أقصاه خمسة عشرة يوما، إبتداء من تاريخ إستلام الوثائق المؤشرة بالخدمة المؤداة، الدفع يكون على شكل شيكات محررة من طرف البنك لصالح البائع أو المورد، وبإنتهاء المستفيد من كل الأعمال تحرر شهادة نهاية الأشغال يقوم العميل بدفع مبلغ القرض على حسب الإتفاق مع البنك.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية حول تمويل القطاع الفلاحي في المنطقة

يحظى القطاع الفلاحي في ولاية تبسة بالدعم والمساندة بكل الوسائل الممكنة وذلك لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهه ولزيادة نموه وتطوره حتى يحقق مساهماته الإقتصادية و الإجتماعية و يظهر من خلال التدعيمات المقدمة من طرف الدولة للفلاحين، لكن هذا لم يمنع من مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – **وكالة تبسة**– من تقديم قروض الإستغلال والإستثمار في قطاع الفلاحة، ومن أجل معرفة مدى تأثير ذلك على تطور القطاع من جهة، وعلى نشاط بنك الفلاحة من جهة أخرى سوف نبدأ أولا بدراسة قسط القطاع الفلاحي في المنطقة من التنمية الحاصلة، ثم معرفة حجم التمويل الممنوح من طرف البنك لتنمية القطاع.

الفرع الأول: وضعية القطاع الفلاحي في منطقة تبسة

أولا: المعطيات العامة:

- **المساحات:**
  - ✓ المساحة الصالحة للزراعة **44.626 هكتار**.
  - ✓ المساحة الإجمالية **5.691.655 هكتار**.
  - ✓ المراعي الصحراوية **4.750.000 هكتار**.
  - ✓ المساحة القابلة للإستصلاح **897028هكتار**.
  - ✓ المساحة الممنوحة في إطار الإمتياز الفلاحي **145.302هكتار**، لـ **3.675 مستثمر**.
- **الإنجازات المالية:**
  - ✓ مساهمة صندوق القرض **683 مليون دج.**
  - ✓ قروض البنك **82 مليون دج.**
  - ✓ التمويل الذاتي **160 مليون دج.**
  - ✓ القيمة الإجمالية للاستثمارات: **925.**
- **أهم الإنجازات الميدانية:**

- ✓ غرس النخيل **2358 هكتار**.
- ✓ تعبئة الموارد المائية **05 أبار**.
- ✓ إنجاز أحواض تخزين المياه **5924 م^3**.
- ✓ السقي بالتقطير **330 هكتار**.
- ✓ شبكة السقي **621.000 متر طولي**.
- ✓ تنظيف الخنادق **217.000 متر طولي**.
- ✓ فتح خنادق جديدة **124.000 متر طولي**.
- ✓ دعم ثروة تربية الإبل **2.500 رأس**.

– **عدد المستثمرات الفلاحية:**

الجدول رقم (02):عدد المستثمرات الفلاحية لولاية تبسة

العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية	31580مستثمرة
المستثمرات الخاصة	30087مستثمرة
المستثمرات الفلاحية الجماعية	41مستثمرة
المستثمرات الفلاحية الفردية	296مستثمرة
المربون بدون أرض فلاحية	1146مربي
المستثمرات المستغلة من طرف المؤسسات العمومية	**10**

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب المقابلة – تبسة 2016م –

* اليد العاملة الناشطة:68.000 .
* اليد العاملة المستغلة(الدائمة)34.900 .
* مناصب الشغل عن طريق القرض الفلاحي للمستثمرة الفلاحية 7406 منصب .

– **قدرة الموارد المائية:**

الجدول رقم (03) : عدد الأبار في ولاية تبسة

عدد الآبار الفلاحية	980 بئر
عدد الآبار التقليدية	2080 بئر
القدرة المجندة	34.000لتر

المصدر: من إعداد الطالبتن بالإعتماد على المقابلة– تبسة 2016م–

ثانيا: إستغلال الأراضي و مؤشرات الإنتاج(تبسة)

– **زراعة النخيل** : المساحة المغروسة **21977 هكتار**، عدد النخيل المنتجة **6136900** .

1–الإنتاج النباتي:

الجدول رقم (04): الانتاج النباتي لمنطقة تبسة

المعطيات	**2014–2015م**		**2015–2016م**	
الأصناف	**المساحة (هكتار)**	**الإنتاج (قنطار)**	**المساحة (هكتار)**	**الإنتاج (قنطار)**
المحاصيل الكبرى (الحبوب)	**30**	**1020**	**90**	**3150**
الخضر	**166**	**52152**	**178**	**58152**
التمور	**3452.4**	**194483**	**3501,3**	**249592**
الزيتون	**26**	**754**	**26**	**754**
الكروم والحمضيات	**15**	**820**	**17,5**	**870**
المجموع	**3689.4**	**249229**	**3812,8**	**312518**

المصدر: من إعداد الطالبتن بالإعتماد على المقابلة تبسة 2016م.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في المساحات المزروعة وكذلك حجم الإنتاج بالنسبة لكل من الحبوب والخضر والتمور إضافة إلى الكروم والحمضيات (بنسبة قليلة) ماعدا محصول الزيتون الذي لم يسجل أي تطور في منطقة تبسة لا من ناحية الإنتاج ولا المساحة المزروعة ، وهذا يعود لقلة المستثمرات الخاصة بالزيتون في منطقة تبسة تحديدا وإلى الظروف المناخية وطبيعة النشاط الفلاحي بصفة عامة.

3. الإنتاج الحيواني:

الجدول رقم (05): يبين عدد الإنتاج الحيواني في المنطقة

الأصناف	عدد الإنتاج حسب السنوات		
	2014	2015	2016
الأبقار	243	256	264
الأغنام	28650	30872	31983
الماعز	40850	40930	41061
الإبل	4830	5670	5905
المجموع	75443	77928	79213

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المقابلة تبسة 2016م

الملاحظ من خلال الجدول رقم **05** أن عدد رؤوس الأبقار قليل جدا مقارنة بالأصناف الأخرى، كما يسجل عدد الإبل تطور ملحوظ خلال السنوات الثلاث في المنطقة.

الفرع الثاني: تطور حصيلة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة للقطاع الفلاحي خلال 2014-2016م

من خلال الدراسة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية سوف نعرض التطورات الخاصة بمنح القروض المتعلقة بالنشاط الفلاحي في المنطقة، حيث قدر الحجم المالي للقروض إلى غاية **31-12-2016م** بـ **1.737.931.145دج.**

- **تطور العدد والحجم المالي للقروض الفلاحية تبسة 2014-2016م**

الجدول رقم (06): يوضح تطور العدد والحجم المالي للقروض الفلاحية

السنوات	2014	2015	2016
عدد ملفات القروض	21	13	40
الحجم المالي للقروض	115.895.413	316.870.061	518.325.778

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات من مدير الوكالة.

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد القروض في القطاع يشهد نسبة تذبذب كبيرة ، حيث أن العدد كان في إنخفاض سنة 2014م إلى 2015م ، ثم تزايد عدد القروض المصرّح في 2016م.

- **تطور عدد الحسابات المفتوحة في الوكالة بين 2014-2016م**

الجدول رقم (07):يوضح تطور عدد الحسابات المفتوحة في الوكالة بين 2014-2016م

الحسابات	2014		2015		2016	
	العدد	النسبة%	العدد%	النسبة%	العدد	النسبة%
حساب التجار والفلاحين	**1628**	**20.84**	**1709**	**21.13**	**1793**	**21.86**
حسابات العمال	**3392**	**43.43**	**3175**	**39.27**	**3115**	**37.99**
حسابات الإدخار والتوفير	**2558**	**32.75**	**2965**	**36.67**	**3074**	**37.49**
دفاتر الإدخار والتوفير (للصغار)	**214**	**02.74**	**218**	**02.70**	**218**	**02.66**
حسابات لأجل	**19**	**0.24**	**19**	**0.23**	**0**	**0**
المجموع	**7811**	**100**	**8086**	**100**	**8200**	**100**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على المعلومات من مدير الوكالة.

بالمقارنة من خلال الجدول رقم(**07**) يتضح لنا أن حسابات التجار و الفلاحين قد تطورت من سنة **2014م** حيث كانت النسبة تمثل **20.84%** فإرتفعت إلى **21.13%** سنة **2015م** ثم وصلت النسبة إلى2 **21.86%** سنة **2016م**، كما لوحظ تطور إجمالي حسابات الوكالة حيث تطورت حسابات الإدخار والتوفير بنسبة **4.74%** أما حسابات لأجل فلم تلق أي تطور سنة **2015م**، لتنعدم بعد ذلك سنة **2016م** وهذا راجع لإنعدام المردودية فيها.

تطور عدد المؤسسات الممولة من بنك BADR بين 2014-2016م

الجدول رقم (08): يوضح تطور عدد المؤسسات الممولة من بنك BADR

السنة	عدد المؤسسات حسب الحجم		التطور	
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
2014	**668**	**2059**	**128**	**210**
2015	**782**	**2122**	**114**	**63**
2016	**824**	**2143**	**42**	**21**
المجموع			**284**	**294**

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات من مدير البنك.

الجدول يؤكد لنا تطور عدد المؤسسات التي تسهم في تنمية القطاع الفلاحي، فخلال **3 سنوات** وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطلب تمويل البنك إلى **284 مؤسسة**، أما المؤسسات الكبيرة **294**، مما يشير إلى مدى إسهام البنك في عملية التمويل.

التحليل:

من خلال المعطيات العامة لمؤشرات التنمية الفلاحية في تبسة لاحظنا أن المساحة الصالحة للزراعة غير كافي بالنسبة للمستثمرات **(44626/31580=1.41هـ)** أي بمتوسط **1.41 هكتار** لكل مستثمر رغم تحسن النسبة بحيث كانت في سنة 2015م، **0.75هكتار** للمستثمر مما أدى إلى ضعف دخل الفلاح وهذا ما يستوجب تدخل الدولة ، في حين تعتبر الموارد المائية **(44626/34000=1.31 لتر/ثانية)** متوفرة نسبيا لكن توفر هذه الموارد المائية لا يعني أن المستثمرات تستفيد منها وذلك لإعتمادها على أساليب تقليدية، وللإستفادة من هذه الموارد ينبغي عصرنة نظام السقي بإستعمال أساليب التقطير و الرش المحوري .....إلخ.

أما بالنسبة لإستغلال الأراضي الزراعية بالنسبة لزراعة النخيل لاحظنا أن عدد النخيل المنتجة في زيادة مستمرة وهذا ما يؤكده الإنتاج المتزايد لمنتوج التمور من سنة **2014م (194483قنطار)** إلى سنة **2016م (249592قنطار)**، وكذلك فيما يخص إنتاج الخضر فهو يسجل تحسن مستمر مقارنة مع باقي المنتجات الفلاحية.

أما الإنتاج الحيواني نلاحظ قلة عدد رؤوس الأبقار مقارنة مع الأصناف الأخرى وهذا يرجع لطبيعة المنطقة، في حين نلمس تطور في عدد رؤوس الماعز والأغنام وخاصة الإبل بسبب ما تتلقاه هذه الثروة من دعم خاص في المنطقة للحفاظ عليها.

وفيما يتعلق بنتائج قروض البنك نلاحظ أن عدد ملفات القروض في تطور بالرغم من أنه يشهد نوع من التذبذب لكن بالنسبة للحجم المالي للقروض فهو جيد نسبيا ويسجل تطور حيث زاد الحجم المالي للقروض من(**316.870.061,00** دج) سنة **2015م (518.325.778.00دج)** سنة **2016م.**

و لاحظنا أن البرامج التنموية قد كان لها أثار خاصة و يظهر هذا من خلال مناصب الشغل التي تم خلقها في القطاع **(7406منصب)** عن طريق البنك.

وحسب الجدول رقم **07** يتضح لنا أن حسابات التجار و الفلاحين قد تطورت من سنة **2014م** حيث كانت النسبة تمثل **20.84%** إلى **21.13%** سنة **2015م** ثم وصلت النسبة إلى **21.86%** سنة **2016م**، و ذلك راجع لفتح الفلاحين المستفيدين من برامج الدعم الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن

الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال وهو ما يفسر الإرتفاع الملموس في عدد حسابات الإدخار والتوفير بنسبة **4.74%**.

كما نلاحظ في الجدول رقم **08** فيتضح لنا أن بنك **BADR** يزيد من تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة أكبر من تمويل المؤسسات الكبيرة خلال الفترة **2014-2016م**، بالإضافة إلى أن القطاع الفلاحي يحظى بإهتمام كبير في الولاية من خلال دعم المؤسسات وتوفير الوسائل اللازمة لتشجيع الإستثمار المحلي عن طريق البنك لصالح المستثمرين وخاصة الصغار، ومن هذه الوسائل نجد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا في هذا الفصل لاحظنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك كان لها أثار خاصة في تحقيق البرامج التنموية و يظهر ذلك من خلال مناصب الشغل التي ساهمت في خلقها.

كما لاحظنا أن حسابات الفلاحين والتجار لدى البنك قد تطورت و ذلك راجع إلى فتح الفلاحين المستفيدين من القرض الفلاحي لحسابات لدى الوكالة ضمن الإجراءات المتبعة عند بداية الأشغال و هي مرشحة للإرتفاع مع إستمرار منح القروض الفلاحية وبرنامج الدعم الفلاحي.

بالنسبة للقطاع الفلاحي فهو يحظى بإهتمام كبير في الولاية من خلال دعم المؤسسات وخلق مناصب الشغل بتوفير الوسائل اللازمة لتشجيع الإستثمار المحلي عن طريق البنك.

أما بالنسبة للبنك فعموما هو يعتمد في إيراداته على القطاع الفلاحي بصفة كبيرة وذلك راجع لتسهيلات منح القروض وتأثير البرامج التنموية التي نشطت قطاع الفلاحة مما أدى إلى زيادة إيرادات البنك من هذا القطاع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع النظري للإطار النظري للتمويل البنكي وأهميته وإبراز الدور الذي يلعبه قطاع البنوك في تنمية القطاع الفلاحي وكذا المخاطر التي تواجه في عملية تمويل هذا القطاع، ومحاولة التركيز على أهمية القروض البنكية بصفة عامة والقروض والتنمية الريفية لتسهيل الحصول على القروض.

إن البنك ينتهج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث يقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة أو الشخص الطالب للقرض الفلاحي من جميع الجوانب وعليه فإن المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل لذلك فالبنك يطلب من العميل الراغب في الحصول على قرض فلاحي ، تقديم ضمانات كافية تهدف حمايته من مخاطر عدم السداد.

وفي الأخير يجدر القول أن القطاع الفلاحي طاقة أساسية للإقتصاد الوطني لذا فإن إشكالية تنمية القطاع الفلاحي لا يمكن أن تنحصر في عمليات التجهيز والتمويل فحسب، بل تعزيز المسؤوليات المحلية والمهنية حتى تكون الإجراءات التمويلية هادفة وفعالة لتقدم القطاع ودفع عملية التنمية الفلاحية بشكل خاص وتطوير الإقتصاد الوطني بشكل عام.

نتائج إختبار الفرضيات

- تكمن أهمية تمويل القطاع الفلاحي في نجاح السياسة المتبعة للتمويل لأن نجاح المسير في إختيار التمويل المناسب الذي يحقق أكبر عائد بأقل تكلفة يؤدي بالتأكيد إلى نجاح السياسة المنتهجة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- إن عدم تشابه كل من حجم المبالغ المقدمة والأغراض من إستخدامها وفترات تسديدها يؤدي إلى عدم تشابه الضمانات المقدمة لأن تقديم قرض طويل الأجل ليس مثل تقديم قرض قصير الأجل وهذا ما يبين صحة الفرضية الثانية.
- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن تهيأ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي وهذا ما يثبت صحة الفرضة الثالثة.

نتائج الدراسة

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.

- القروض الفلاحية تكتسي أهمية بالغة إقتصاديا وإجتماعيا وإجتماعيا إذا حسن إستغلالها.
- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة متبعة في منح القروض الفلاحية وهي تقنيات دقيقة غير أن معظمها في شكل أوامر من بنك الجزائر.
- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة المحور المالي والمتعامل المركزي لتنمية القطاع الفلاحي.
- يتعامل البنك عند منحه للقروض بحذر من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية.
- لا توجد إعلانات بالقدر الكافي أو إنعدامها أصلا للتعريف بمختلف التمويلات التي يمنحها البنك للقطاع الفلاحي وذلك ليتعرفوا عليها والتوجه لها.
- التمويل البنكي للقطاع في المنطقة لا يزال ضعيف مقارنة بما تحتويه من موارد طبيعية وبشرية هائلة، لذلك إن واقع الفلاحة يستدعي تدعيم هذا القطاع الإستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.

الإقتراحات التوصيات

- تسهيل الإجراءات المتعلقة باتخاذ قرار التمويل مما يسمح للفلاح الحصول على القرض في الوقت المناسب.
- القيام بالإعلان والإشهار بأنواع التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي وتوضيح ميزات هذه التمويلات بغرض إستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الموجهين لهذا القطاع.
- دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء بنوك فلاحية وتحفيز البنوك الأخرى لحرية تقديم القروض لهم.
- التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية.
- ضرورة خلق وتوفير البنوك الريفية وتعاونيات القرض.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للجمهور والإهتمام بمستوى تكوين الموظفين وتعينيهم حسب كفاءتهم وتطوير ثقافتهم المصرفية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1) الكتب

1- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.

2- دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، 2012م.

3- سهير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005م.

4- صهيب عبد الله بشير الشيحانية، **الضمانات العينية**، الرهن ومدى مشروعية إستثمارها في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2010.

5- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2003، ط2.

6- منير ابراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، دار المكتب الحديث، مصر، 1996، ط03.

2) الرسائل الجامعية

7- حسن بلعجوز، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية**، دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

8- حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة، الجزائر، دفعة 2013-2014م.

9- حورية بعلوج، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة مستغانم، 2017-2018م.

10- خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة ماستر علوم التسيير، مالية وتأمينات، جامعة أم البواقي، 2016-2017م.نصيرة بلحجار، شريفي خديجة، **تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر**، مذكرة ماستر، إدارة مالية، علوم التسيير، 2018-2019م.

11- عائشة بن موسى، **دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر (1990، 2014)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2014-2015م.

12- عليمة سليمان، **الإئتمان الإيجاري كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة تبسة، 2014م.

13- عيسى بوراوي، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر**، مذكرة ماستر علوم إقتصادية، جامعة العقيد لخضر، باتنة، 2013-2014م.

14- مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017.

15- نصيرة بلحجار، شريفي خديجة، **تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه في الجزائر**، مذكرة ماستر، إدارة مالية، علوم التسيير، 2018-2019.

16- ونوغي غادة، **ضمانات القروض البنكية**، مذكرة ماستر قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2016-2017م.

الملخص

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاد البلد وذلك لمساهمته الفعالة في عملية التنمية الإقتصادية، فهو يعد المصدر الرئيسي للغذاء وتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان، إما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وإمتصاص البطالة في المناطق الريفية.

تعد البنوك الوسيلة المحركة لهذا القطاع من خلال القروض البنكية التي تعمل على دعم ومساعدة الفلاحين في تحقيق أهدافهم والمتمثلة في قروض الإستغلال وقروض الإستثمار الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل وتطوير القطاع الفلاحي ودعم الأنشطة المتعلقة به.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، قروض الإستغلال، قروض الإستثمار.

Résumé d'étude Le secteur agricole est un nerf sensible dans l'économie du pays, parce-qu'il contribue au développement de l'économie, c'est une source principale des aluments et de la nourriture , qui répond aux besoins des habitants, il est également un vaste champ qui absorbe le chômage et qui recrut beaucoup de personnes surtout ceux qui vivent dans des régions rarale. Les banques sont le moteur de ce secteur grâce aux cridits et prets bancaires qui aident les agricultents a rialisé leurs objectifs. Ces cridits offerts par la banque de l'agriculture et du développement rurale consistent les cridits d'investissement, la banque finance et développe le secteur agricole.

Mots clés : Le secteur agricole, la financement agricole, cridit d'exploitation, cridit d'investissement.